(السوق وميتافيزيقا نهاية الإنسان)

"تسليط الضوء على ما يروّجه خطابيّ العنف الاقتصادي لفوكوياما وهنتنغتون"

*.د. رحمة ابوبنينة عبدالسلام عثمان

تاريخ الاستلام:2024/8/15 تاريخ القبول:2024/10/5 تاريخ النشر: 2024/11/16

المستخلص: إنّ كلا العملين (نهاية التاريخ وخاتم البشر لفوكوياما، وصدام الحضارات لهنتنغتون) يهيئان لحلبة واسعة مترامية الأطراف لإجراء سجال عنيف في السوق العالمي، وآلية عمل السوق التي يتم بموجبها تدمير الاقتصاديات السابقة، وكيف أن عمليهما بصرف النظر عن أوجه الاتفاق والاختلاف مابينهما يرعيان خطاب العنف في إطاره الاقتصادي، وأنهما يمثلان معاً حضارة القمع التي تورثنا إنساناً أحادي البعد قد استنزفه الاقتصاد. واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوّتها العسكرية لكي تهيمن على السوق العالمي.

الكلمات المفتاحية: الفردوس الاقتصادي،الديموقراطية الليبرالية ،السوق والحكومة.

The Market and the Metaphysics of the End of Man

Dr. Rahma A.A. Othman
Lecturer, Contemporary philosophy, Dep: Philosophy, Literature, Sirte University

Abstract: Both works (Fukuyama's End of History and the Seal of Mankind and Huntington's clash of civilizations) set the stage for a vast and sprawling arena for a fierce debate in the global market, the mechanism of the market under which former economies are destroyed, and how their actions, regardless of their differences and agreement, nurture the discourse of violence in its economic framework, and that together they represent the civilization of oppression that bequeaths us a one-dimensional human being who has been exhausted by the economy. The United States of America used its military might to dominate the world market.

Keywords: Economic paradise, Liberal democracy, Market and government.

المقدمة:

عند تناول خطاب العنف الاقتصادي عند كلاً من فوكوياما وهنتنغتون إنما يعني ذلك بتتبع تلك البشارات التي يناديان بها عن الفردوس الاقتصادي التي تبنته الديموقراطية الليبرالية الغربية بإيقاعها الأمريكي، والتي من خلالها رسم وسطّر كلا المفكرين الطريق إلى الفردوس الغربي، والذي ليس ثمة طريق إليه عدا هذه الأيديولوجيا الغربية اليتيمة التي لم تنس مصادرة الديموقراطية والليبرالية وتحورهما عن معانيهما الأصلية. وسنتناول في هذه الورقة عملية التأثير والتأثر مابين السوق والحكومة، وكيف أن الولايات المتحدة تهدف لطرح منتجاتها في السوق العالمي لإستغلال الشعوب المستهلكة بتأسيسها مراكز تصريفية لذلك تحقق مرادها وتكون قريبة من المستهلك الأجنبي. كذلك تتناول الورقة ما يخص بديكتاتورية السوق مع بيان آراء فوكوياما وهنتنغتون فيه، وتتناول الديموقراطية التي تصون وتحمي مصالح الأثرياء، والذين يرون بأن السوق هو الذي ينظّم نفسه بنفسه، واختلافها عن الديموقراطية الحقّة التي تخدم الفقراء.

الباحثة اعتبرت أن كلا النصين قد كتبا بمداد واحد هو المداد الغربي الطامح إلى السيادة الاقتصادية، مما يخلق ظاهرة الالتحاق بالغرب والأيديولوجيا الخرساء.

* محاضر، فلسفة معاصرة، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سرت r.a.othman@au.edu.ly

منهجية البحث:

قد اتبعت الباحثة المنهج التحليلي النقدي في إنجاز هذه الورقة، ولم تدّخر جهداً في اتباع سنة الموضوعية قدر الإمكان للوصول إلى نتائج أكاديمية مقبولة.

إنّ عمليّ فوكوياما وهنتنغتون بصرف النظر عن أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهما يهيآن لحلبة واسعة مترامية الأطراف لإجراء سجال عنيف في السوق العالمي ،فإن ظاهرة العولمة التي يرعاها كلا العملين ،والتي تشكّل خريطة ،وليّ عنق الدول الضعيفة اقتصادياً والمغلوبة على أمرها على خدمة هذا السوق الذي لا تستطيع له دفعاً ولا تملك الإمكانيات اللازمة والكافية للدخول في منعرجاته ودهاليزه القائمة على الحداثة السياسية والتكنولوجية والذي يخلق عند فوكوياما "حوافز قوية لدى الدول المتقدمة على قبول الشروط الأساسية للحضارة الإقتصادية الرأسمالية العالمية، إذ يسمح بدرجة كبيرة من التنافس الإقتصادي و بإطلاق العنان لآليات السوق لكي تنهض بمهمة تحديد الأسعار."(فوكوياما1993، ص98)إنها السوق التي يجرفها نص هنتنغتون نحو الشرق حيث المصلحة الإقتصادية الآنية لمجتمعات شرقي آسيا تتمثل في المحافظة على الوصول إلى الأسواق الغربية، وأنه في كل عام تقريباً يجتمع آلاف من رجال الأعمال، والمصرفيين، والمسؤولين الحكوميين، والمثقفين، والصحفيين يتشاطرون معتقدات حول الفردية، واقتصاديات السوق، والديموقراطية السياسية، والتي هي مشتركة فيما بين الشعوب في الحضارة الغربية، ومن الواضح أن هناك أشكالاً متعددة من التسلطية القومية، النقابية، الشيوعية القائمة على السوق (كما في الصين) والتي مازالت حيّة ومنتعشة في عالمنا اليوم.(انظر هنتنغتون1999، ص129، 213،144).

إنهما يرعيان خطاب العنف في إطاره الإقتصادي الذي بمقتضاه تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الإقتصاد ذريعة لفرض هيمنتها وسيطرتها على أنحاء المعمورة.

لقد كان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في البلدان الأخرى الذي كثيراً ما اتخذته ذريعة لإرسال قواتها لإنقاذ البشر من أحوالهم الإقتصادية المزرية كان دافعاً اقتصادياً محضاً، وهو توسيع باحة السوق الرأسمالي، والذي يربطه فريدمان للمفارقة مع الديموقراطية الزائفة. فإنّ :"الفائدة العظيمة للسوق هي أنه يسمح لتنوعات واسعة، وبالمفهوم السياسي فهو يعتبر نظاماً لتمثيل نسبي لكل إنسان يستطيع أن ينتخب، فلا يستمع لما تريده الأكثريّة، بل عليه أن يقدم ورقة انتخابية ولو كان ينتمي إلى الأقليّة".(فريدمان1997، ص31) كما يجعل منه بل وارن "الطريق الملكي إلى الرفاهيّة، فقد قدّم بل وارن في (الإمبريالية رائدة الرأسماليّة) وصفاً للتوسع الرأسمالي لا يقل حماسة في تقريره لإيجابيته في حماسة البنك الدولي، مما جعل مجلة اليسار الجديد New Left Review الإنجليزية تعلّق على كتاب بل وارن المذكور، إنه كتاب يفتح آفاقاً جديدة، ويدعو إلى مراجعة جذرية للأفكار البسيطة السائدة ، وحيث رأى بل وارن الرأسمالية تؤدّي بالضرورة إلى تحسين أحوال الشعوب في العالم الثالث"(أمين1988، ص58،62).

وهي كلها رؤى تحجب النقص الأساسي في هذا السوق الذي لم يعد حتى على راعيته أمريكا بفوائد كبيرة فإنّ صافي استثمارات الولايات المتحدة بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي ـ كما يذكر تشومسكيـ هو الآن أدنى مما هو عليه في الأقطار الصناعيّة الكبرى. (تشومسكي1998، ص101) كل هذا يتم باسم الديموقراطية والحرية الفردية الإقتصادية وقيام السوق الحر.

إلا أن السوق لم يزل الحكومة ـ كما يرى ملتون فريدمان ـ في قوله "ووجود السوق الحر لايزيل الحاجة إلى الحكومة وعلى العكس تماماً كانت الحكومة مهمة جداً كمنتدى أو محكمة لسن القوانين."(فريدمان1997، ص13، وانظر ص18، 22، 32)

وبدلاً من أن يثار سؤال: إلى أي مدى تستوعب الديموقراطية السوق؟ تسأل الباحثة إلى مدى تستوعب السوق الديموقراطية؟ إذ أن معناها هنا مختلف، وأن هذا الأمر متعلق بالمجتمعات الغربية. فالديموقراطية هنا ليســـت هي الديموقراطية الحقيقية التي نفهمها بمعنى مشاركة الشعب في الحكم لا محض التعبير عن رأيه هي الاسم الحركي للمضمون الحقيقي الذي يتناوله فوكوياما أي الرأسمالية. بينما أمر مختلف كلية في فحواها ورســـالتها عن الديموقراطية .(انظر بيتر 1998، ص25) يقول ثورو: "لكل من الديموقراطية والرأسمالية معتقدات مختلفة فيما يخص التوزيع الصـحيح للسـلطة حيث تؤمن الديموقراطية بتوزيع متسـاو للسـلطة السـياسـية ، بينهما تؤمن الرأسمالية من هو أصـلح اقتصـادياً أن يطرد من لا يصـلح عن العمل .فالبقاء للأصـلح والتفاوت في القوة الشـرائية هما كل ما تعنيه الكفاية الرأسمالية ، الرأسمالية تنسـجم تماماً مع العبودية ، وقد ظل الجنوب الأمريكي على مثل هذا النظام لأكثر من قرنين ، إلا أنّ الديموقراطية لا تنسجم مع العبودية ". (ثورو1998، ص273)

إنّ السوق هو الدولاب المسيّر لهذا العالم الاقتصادي الذي رسمته أحلام فوكوياما وغازله نص هنتنغتون من خلال طرحه الحضاري الأمر الذي يكشف عن الوجه اللاديموقراطي لهما، فإن اقتصاديات دول الجنوب مثلاً تسمح لها من ناحية الولوج إلى هذا السوق، كما أنّ هذا السوق يتناقض في جوهره مع الديموقراطية، فإنّ السوق حلبة سجال اقتصادية واسعة تتضارب فيه المصالح والأهداف خاصة السوق المعاصر الذي لا يفتح أبوابه إلاّ للكبار ويغلقها دون الاقتصاديات الصغيرة.

وهذا ما يعني به فوكوياما بانتصـــار الليبرالية ورأسمالية الســـوق الحرة بأنّ: "إذا كان هدف الدولة هو النمو الاقتصـــادي قبل أي اعتبار أخر، فإنّ التوليفة الأحرى بالنجاح، ليســت هي الديموقراطية الليبرالية ولا هي الاشـتراكية بصـورتها اللينينية أو الديموقراطية، وإنما هي توليفة الاقتصـاد الليبرالي والنظام السـياسـي الدكتاتوري التي أسماها بعض المراقبين بالدولة الديكتاتورية البيروقراطية والتي قد نسميها نحن بالديكتاتورية الآخذة بنظام السوق. (فوكوياما 1993، ص119، وانظر فريدمان، ص18، 22، 31، 32)

لقد بدأ تاريخ تطور الإنتاج الأمريكي الخارجي في أواسط القرن التاسع عشر عندما قامت البرجوازية الأمريكية بالمحاولات الأولى للتغلغل في الأسـواق الخارجية بواسـطة وضـع الإنتاج في تماس مباشـر مع المسـتهلك الأجنبي، إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تحدث في الفراغ، فأثناء ممارســة التجّار الأمريكيين للأعمال الأجنبية ظهرت فرصــاً متعددة لإنشــاء فروع (نموذج مســتقبل) ترويجية أجنبية معاصرة، تعمل على تصريف السلع. وفي انجلترا مراكز تصريفية تقع تحت المراقبة. لقد توسعت جغرافية النشاطات التجارية الأجنبية بشكل ملحوظ بعد حصول الولايات المتحدة على استقلالها، مع أنّ "قابلية الحياة" لأغلب المشاريع التجارية بقيت ضعيفة جداً، ولم يكن خروج التجّار الأمريكيين خارج حدود الولايات المتحدة مهماً كنماذج أولى للشـركات المتعددة الجنسـيات المعاصـرة، بقدر تأثيرها على تطور عمليات الإنتاج الأجنبية. (ميديكوف1984، ص19)إن هذا يعبر عن الرغبة العارمة في مصـــادرة خيارات الشـــعوب وســـد نوافذ كل أمل لديها في الاعتماد الذاتي. مع هذا تتبنى أمريكا رعاية الديموقراطية فإنّ ســياســاتها – كما يذهب هنتنغتون: "ســاعدت على تحقيق الديموقراطية في آســيا والبرتغال وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والفلبين وكوريا الجنوبية وفي أوروبا الشـرقية ."(هنتنغتون1999، ص34)إنها الديموقراطية التي لا ترحم إذ إنها خرجت عن معناها الأصـلي نحو اكتسـاح من لا يحملون لوائها، فهي ديموقراطية ترفض الواقع إنها ــ حسب تعبير ثورو ــ "تكتب التعاسة للبشر، وبدلاً من تدخل الدولة في السوق

لتقف بجانب الخاسرين تقوم بإزالة الضعفاء اقتصادياً من المجتمع "(ثورو1998، ص280)وفي القرن التاسع عشر صاغ الاقتصادي هربرت سبنسر مفهوم يدعو إلى رأسمالية البقاء للأصلح اعتقد بموجبه أنّه من واجب القوي اقتصادياً دفع الضعيف نحو الإنقراض. وكان مجال تطبيق هذه الدارونية الإقتصادية السوق الذي شجع الغرب على تأسيسه من أجل مصادرة الآخر المختلف معه أيديولوجياً.

إنّها "ديكتاتورية السوق راعي العولمة وذلك في ضوء ما يروّج له منظروها من أفكار ومقولات وسياسات وفي مقدمتهم صاحبينا فوكوياما وهنتنغتون (انظر فوكوياما 1993، ص120، وانظر هنتنغتون ص385).

لقد عمل هؤلاء المنظرون على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديموقراطي وشمولي وغير مبرر وعلمياً كالقول مثلاً: إنّ مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق. (بيتر 1998، ص9) يقول فوكوياما: "تؤثر ضغوط السوق الرأسمالية بإمكانية توافر حياة جماعية وقوية، فمبادئ الاقتصاد الليبرالي لا تعزز المجتمعات التقليدية، بل تميل إلى بث الفرقة بين الأفراد وإبعاد بعضهم عن بعض". (فوكوياما1993، ص282) إنّ هذا يزيد من النمو اللامتكافىء بين دول العالم حيث: "في أفريقيا وآسيا وكاليفورنيا وبخلاف بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنية العالية، فإنّ الجزء الأعظم من العالم يتحول خلافاً لذلك إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة". (بيتر1998،ص11) في الوقت الذي نجد فيه الولايات المتحدة مثلاً يبلغ حجم الإنتاج العام مقداراً يكفل لكل فرد من أهلها حياة كريمة، بل أميل إلى أن تكون مرفّهة، الولايات المتحدة تملك أكبر نسبة في العالم من الأرض المستثمرة بالنسبة للشخص الواحد، ومع هذا فإنّ كل هذه الوفرة لا يمكن أن توفر مختلف رغبات أفراد المجتمع.(آرون1962، ص168) والتضحية بهم من أجل أممية رأس المال التي لا تهتم إلاّ بالربح وتعديل التشريعات بل وإلغاء الدول، وقد ساعد على هذا بالطبع انهيار النموذج الاشتراكي وأطلق من ثمّ ظاهرة العولمة التي تنحاز للأغنياء وتهمّش الضعفاء اقتصادياً من ثمّ:" أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات القرويّة والوطنية الإقليمية في إقتصاد عالمي موحّد، بعد أن صار العالم سوقاً واحدة وأن التجارة العالمية تبدو وكأنها في نمو مطّرد يستفيد منه الجميع، بعد أن غدا العالم قرية كونية متشابهة."(بيتر1998، ص11)

منذ قيام الثورة الفرنسية شهد العالم أكثر من مجرد توسع في التجارة بل كانت أكثر من تسارع النمو الاقتصادي العام، وكانت ثورة في قدرة الإنسان على بلوغ وسائل الحياة وفي سيطرته على بيئته وفي تخلصه من طغيان الطبيعة وشحّها. (بايبك، 2003، ص77)

إلا أن الروح الذرائعي التي اتصفت بها قوى الغرب بعد ذلك والتي شوشت غلى المفاهيم الانسانية التنويرية الداعية للحرية والمساواة. قد خرجت بهذا الإنجاز من الإطار الإنساني الصحيح نحو طرح آخر هو طرح خطاب العنف الذي نشرته الولايات المتحدة على الساحة ليكون أداتها في التحكم بشكل قاطع على أسواق العالم ودول الهامش خاصة حيث لا تمكنها إمكاناتها من مناطحة خطاب العنف هذا. ولم تكتف الولايات المتحدة بدول العالم الثالث بل بدأت بدول الجوار عن طريق المؤسسات أرادت أن تقيد بها دول أمريكا كمؤسسة النافتا واستغلال الظروف السياسية الاقتصادية هناك حيث يعيش الناس في فقر مدقع .(انظر تشومسكي 1998، ص260، 265)إنها التقنية العسكرية التي ـ كما يقول دريدا متهكماً ـ لن تقودنا إلا إلى أبواب هذه الأرض المعهودة –ويقصد بها هنا – الديمقراطية الليبرالية التي سوف تؤدي عن طريق التقدم الصناعي إلى الحرية السياسية .(انظر

دريدا1995، ص120، 119) وهنا توافق الباحثة على أن هناك حقيقة قد غابت عن هنتنغتون فيما ذهب إليه من أنه لم يكن بمقدور الغرب أن يصبح غرباً بالمعنى المتداول في كتابه في حال غيابها وهى النهب المنظم الذي مارسه الغربيون خلال أربعة قرون من الغزو والفتوحات خارج حدودهم فقد مكنت الفتوحات الاستعمارية البلدان الأوروبية من تحقيق تمركز هائل للثروة وخلق أسواق جديدة واستثمار الأيدي العاملة ومازالت الهيمنة الغربية أهم ضمانات استمرار التفوق التقني أو ديمومة السلام الاجتماعي الغربي. إن هذا يمثل حقيقة خطاب العنف عند هنتنغتون على الصعيد الاقتصادي كما مثّل من قبل خطاب العنف على الصعيد الحضاري حيث يذهب هنتنغتون إلى أن: "استمرار حياة الغرب يعتمد على الأمريكيين وهم يعيدون تأكيد هويتهم الغربية ،وعلى سكان العالم الغربي وقد قبلوا حضارتهم على أنها متميزة وليست عالمية أو كونية وقد اتحدوا لغرض تحديدها وصيانتها ضد التحديّات من المجتمعات غير الغربية، إن تجنب حرب عالمية بين الحضارات يعتمد على قادة العالم لقبولهم وتعاونهم للحفاظ على الطابع المتعدد الحضارات للسياسة العالمية".(هنتنغتون1999، ص72)

إن قوة الولايات المتحدة في سيطرتها على الأسواق العالمية وفي تدفق سيل استثماراتها الخاصة بأوربا والدول المختلفة وبتسييرها للنظام النقدي الدولي الذي يخضع لمصالحها منذ عام 1945. وقد أدى بها لأن تلعب الدور الأساسي في قيادة التيار الإمبريالي في القرن العشرين، مع أن اقتصادها يعرف عدة نقاط ضعف كفقر عدة أقاليم وعدة فئات اجتماعية خاصة السكان السود "الذين لا يزالون يعيشون ضحية العنصرية، وانعدام التوازن الإقتصادي نتيجة لعدم انسجام نمو القطاعات، وتراكم عجز الميزانية نتيجة لخروج الاستثمارات إلى الخارج للسياسة العسكرية التوسعية التي تنتهجها الولايات المتحدة. (ولعلو، 1974، ص70)

واستمر العنف يلعب دوره في انتاج الثروة في تلك الأسواق والمصانع والمعامل الأولى فيما كان الأطفال يقصرون على تشغيل الآلات ويضربون...وفيما كانت النساء العاملات في المناجم يتعرضن إلى المعاملة الوحشية والإغتصاب وكذلك ضرب الرجال حتى الإذعان. (توفلر 1996، ص57)

لقد ارتبط السوق الغربي خاصة الأمريكي بالنظرة الاستراتيجية إذ تغلغلت فيه المؤسسة العسكرية الغربية التي لم تتورع من بيع السلاح والإتّجار به، وتحول البنتاغون إلى وكالة اقتصادية لبيع الأسلحة التي بلغ مجمل بيعها ما يقدّر بربع الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما تسميه الباحثة بعولمة السلاح الذي تنفرد به أمريكا والترويج له بعد أن سقط السلاح السوفيتي. يذهب هنتنغتون إلى أن: "العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت امتلاك العديد من الأمم غير الغربية لأسلحة متقدمة من المجتمعات الغربية وروسيا واسرائيل والصين، وأيضاً وجود تسهيلات صناعية عسكرية أصلية لأسلحة متطورة. هذه العمليات ستستمر ومن المحتمل أن تتفاقم خلال السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، وبرغم من ذلك الدخول في هذا القرن جيداً، الغرب يعني في المقام الأول الولايات المتحدة بالإضافة إلى مساعدة كل من بريطانيا وفرنسا ستكون وحدها قادرة على التدخل العسكري في أي جزء من العالم تقريباً، والولايات المتحدة فقط القوة الجوية القادرة على الضرب بالقنابل في أي مكان من العالم."(هنتنغتون1999، ص337، 338) وفوكوياما في أن: "العلم الحديث كان قد مكّن من اختراع أسلحة دمار لم يسبق لها مثيل ، كالمدافع الرشاشة والطائرات القاذفة، فإنّ السياسة الحديثة قد مكّنت من ظهور دولة ذات سلطان غير مسبوق، بحيث نشأت ضرورة لإبتكار كلمة جديدة لوصفها ، وهي "الشمولية".(فوكوياما 1993، ص23)وكان هذا التدخل لضمان منطقة تموينية لإقتصادات رأسمالية الدولة التي كانت ترجو أن تعيد بناءها في أوروبا الغربية واليابان، في الوقت نفسه ساعد نزاع الحرب الباردة على أن تحتفظ الولايات

المتحدة بنفوذها على حلفائها الصناعيين حيث يتعارض الاقتصاد الهادف إلى الاكتشاف الذاتي من خطط الولايات المتحدة لإنشاء منظومة عالمية تقوم "نسبياً" على التجارة الحرة والاستثمار، الأمر الذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى هيمنة الشركات الأمريكية الكبرى عليها. (تشومسكي1998، ص37) مما يجعل النص الماركسي صالحاً حتى الآن ليفسر ضجيج الصراع الذي تحدث الأنف الرأسمالي الاقتصادي. "باستثناء عهود الإزدهار فإن أعنف الصراع يتسبب بين الرأسماليين في سبيل مواضع في السوق وفي سبيل أرباحهم الشخصية التي هي متناسبة تناسباً مباشراً مع السعر المنخفض لمنتوجاتهم، إن المجتمع الرأسمالي يشتري وقت الفراغ لطبقة واحدة بتحويل حياة الجماهير كلها إلى وقت العمل". (ماركس1988، ص552، 645 ،751)

إن حركة رأسمال المال لا تنحصر في تخوم معينة، وإنما تتجاوزها لخرق حدود جديدة حتى توجد أسواق عالمية مباشرة لها، فهو ينطلق متجسداً في بضائع التي تعتبر البدء في انطلاقة رأس المال ــ كما يورد ماركس ــ "إن رواج البضائع هو نقطة الإنطلاقة لرأس المال، فهو لا يظهر إلا حيث يكون الإنتاج البضائعي والتجارة قد بلغا درجة معينة من التطور. "وكما يوضح ماركس نفسه في موضع آخر :"غالباً ما جعل الناس من الإنسان نفسه في صورة الرقيق ،المادة الأوليّة لمالهم، ولم يكن أبداً هذه حال الأرض وفكرة كهذه وما كان لها أن تولد إلا في مجتمع بورجوازي بلغ فعلاً مرحلة من التطور، وهي تعود بتاريخها إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر، ولم تجر المحاولة لتحقيقها على نطاق واسع من قبل أمّة بكاملها إلا بعد مضي قرن من الزمن في ثورة 1789في فرنسا."(ماركس1988، ص117، 118، 199)الامر الذي يجعل من النص الماركسي حياً يرزق فهو – على حد تعبير ثورو . يمثّل داءاً كامناً فيها يدفع أصحابها للركض وراء الربح العاجل ويمنعها من وضع خارطة تسير وفقها في المستقبل، إن الرأسمالية أصبحت تفتقد حالة النمو وتوفير اليد العاملة واستقرار الأموال وارتفاع الأجور وإلى ما هنالك، وكل شيء من هذه يأخذ بالاختفاء، فيلاحظ تدني نسب النمو الاقتصادي وخاصة في العقود الأخيرة، وأصبحت البطالة ظاهرة واضحة للعيان وزادت نسبتها، وتنذرنا الأسواق المالية بحدوث انهيارات كبيرة في بلدان معينة نتيجة لإضطراب هذه الأسواق فيرى أن شيئاً ما قد تغير في الرأسمالية التي أصابها الوهن، ولكي تبقى لابد من أن يتغير شيئاً منها. (ثورو1998، ص9)

فإذا كان الانفتاح على السوق العالمي الذي تمهد له في الغالب أنظمة متسلطة وغير شعبية، يمكن أن يصاحبه عودة للديموقراطية، ولكن يصاحبه أيضاً بروز للثنائية الإقتصادية، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال أعقب تقهقر النظم الوطنية الشعبية في عديد من البلاد انتصار للديكتاتوريات العسكرية واستبدال سياسية العسكرية واستبدال سياسة ليبرالية في البحث عن المزايا التنافسية في السوق العالمي بسياسة الحماية الاقتصادية .وإن هذه السياسة الاقتصادية قد تكيفت مع عودة الانتخابات الحرة دون أن تقضي على الإتجاه الذي ساد سنوات الثمانينيات إلى تصاعد الهامشية، ولقد أصبح الفقراء أكثر فقراً، وشهدت قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى معلمين وموظفين وغيرهم تدهوراً بالغاً في وضعها، في حين أن الأغنياء احتفظوا بمواقعهم واستفادوا بالتصدير الضخم للرساميل التي جاءت بها الديون الخارجية لبلادهم.(انظر تورين1997، ص429) فمثلاً :نجد في البرازيل ذلك القطر ذو الموارد الغنية والذي عانى كثيراً لفترة طويلة من النفوذ الأوروبي ثم بعد ذلك التدخل الأمريكي حيث شهدت ظروف الفقراء تراجعاً واضحاً ،وفرضت إجراءات التقشف وفق الصيغة القياسية لصندوق النقد الدولي في محاولة لمعالجة هذه الكارثة التي أصابت الرأسمالية بشكل من الأشكال.(تشومسكي1998، ص260، 263)، ولكن الليبراليين مافتأوا يوقنون أنه بناء على قانون السوق، يمكن للإستثمار والنمو أن يستأنفا سيرهما ،وللبطالة أن تتراجع والحال أن التجربة تثبت لنا منذ عام 1973، وهذا

ما يؤكد القول على أن: "هذا غير صحيح فمع الاستثمار تتزايد الإنتاجية وتلغى وظائف عمل عديدة، فمن أصل 25 مليون وظيفة عمل في الزراعة الفرنسية في نهاية الخمسينات ،هبطت إلى أقل من 10 ملايين وظيفة عمل، ومن المتوقع؟ أن يستمر الهبوط إلى حدود 5ملايين وظيفة عمل فقط في نهاية هذا القرن وفي الصناعات أيضاً لا تفتأ نسبة الشغيلة تتراجع بإضطراد."(رينيه1993، ص238) إن هذا يناقض ما يراه فوكوياما: "الليبرالية في جانبها الاقتصادي هي الإعتراف بالحق في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل الاقتصادي الحرّين على أساس الملكية الخاصة وقوانين السوق."(فوكوياما1993، ص55)

لقد قدمت طبقة العمال تضحيات هائلة في سبيل التنمية في ظل النظام الرأسمالي، وليس بمقدورهم الدفاع عن حقوقهم نتيجة لإنعدام التكتلات النقابية، ليطول وقت عملهم ،وتنعدم الإحتياجات الصحية الضرورية، ويكون العامل منقاداً وتابعاً لرئيسه ،حيث امتد هذا النظام وتوسع حتى رسم لنفسه خريطة من أجل مد سيطرته على العالم حيث استولت الدول الرأسمالية على أراضي وخيرات شعوب البلدان الفقيرة في كل من أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كان هذا المد الإمبريالي من طبيعة هذا النظام ،وتتسابق هذه الدول في السطو على المستعمرات الشيء الذي فجر تناقضات كبيرة بينها، وتعقد الاتفاقيات والمعاهدات بشكل سري وعلني تتقاسم بموجبها الغنائم.(انظر ولعلو1974، ص63، 65)

إنه سوق ذو خاصية معينة، إنه سوق الديموقراطية الذي يتطلب سوقاً يحتمل التحولات الاقتصادية الهائلة وهو وحده الذي يصدر صكوك الغفران لتلك الدول التابعة، حتى وإن لم تمكنها اقتصادياتها من الإنتماء إلى هذا السوق إنه البلد تبدأ في الإنصياع لتلك السياسات والخضوع لمنطق أسواق النقد العالمية. (انظر بيتر 1998، ص14 ،15)

إن نقد ماركس يصدق مرة أخرى في أنه "حتى البارحة كان البرجوازي بذلك الصلف المزهو الذي يمنحه الازدهار يعلن بأن النقد هو وهم باطل، وكان يصرخ إن البضاعة هي وحدها النقد أما الآن فصرخته التي تدوي في أرجاء السوق العالمية هي :النقد وحده هو البضاعة وكما يرغي الوعل الظاميء طلباً نبع الماء المعين، هكذا روح البورجوازي تنادي المال بصيحات عالية، المال الثروة الوحيدة المفردة."(ماركس1988، ص183)ليتحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية مستخدمين مليارات الدولارات التي توفرها البنوك ـــ وشركات التأمين وصناديق الإستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات حيث أنهم أصبحوا قادرين على التحكم في رفاهية أو فقر أمم ودول دون أن توجد أي سلطة محلية أو عالمية، وكل ما يحدث الآن على ساحة الأسواق النقدية والمالية ما هو إلا نتيجة طبيعية ومنطقية للسياسات والقوانين التي شجعتها حكومات الدول الصناعية الكبرى تحت ما سُمي بتحرير الأسواق المالية والنقدية، وهي عمليات سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولي مختلف دول العالم على تطبيقها .(بيتر 1998، ص13) لقد أصبح الطريق أمام الدول النامية شائكاً وصعباً في عالم تسوده التكتلات التجارية الإقليمية عندما تريد أحد هذه الدول بيع منتجاتها وهي لا تنتمي لأحد من هذه الجماعات التجارية، فغدا دخول الأسواق امتيازاً تناله الدولة وليس حقاً يمنح أوتوماتيكياً، فإن جميع التسهيلات التي منحت لأي بلد للدخول إلى أسواق العالم الأول بعد الحرب العالمية الثانية أسهمت في ثرائها ،وأسواق العالم الأول هي أسواق أمريكا في الأغلب الأعم .(ثورو1998، ص13) التي خرجت من الحرب العالمية الثانية حاملة لواء القوى الاقتصادية المهيمنة على صعيد العالم أجمع .(بايبك2003، ص246) هذه الأسواق التي مثلت أغنى وأكبر دول العالم تبدو كما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأي توجه آخر ،وليس

هناك مكان عانى فيه السكان من هذا التطور ماعاناه سكان الوطن الأم للثروة الرأسمالية المضادة خصوصاً أعني الولايات المتحدة الأمريكية.(بيتر1998، ص209)

إن الديموقراطية الحقة تمارس عندما يكون الناس في مأمن غوائل الفقر والمرض والبطالة، أما الديموقراطية الزائفة (الليبرالية)فإن كل همها كان تسريع حركة التجارة حيث راحة الشركات التجارية العالمية ومطاعم الأكل السريع والمحلات تفتح فروعها العديمة النكهة المميزة هنا. (بيتر1998، ص15، 52)

اليوم يتأدى الموقف المتصلب في واشنطن ودوغمائيته الليبرالية المسرفة إلى إغراق ديموقراطيات العالم الثالث الفتية في الديون، وإذا لم تسمح الولايات المتحدة لهذه الدول بـ "توزيع" اقتصاداتها وفق أسس تختارها بنفسها، فإن محاولات الديموقراطية ،الهشّة للغاية في الأصل لن يكون مآلها إلا إلى فشل.(رينيه1993، ص269)إنها تلك المنطقة من الأيديولوجيا التي وظيفتها أن تشغل المقام المسيطر وهي دائماً التي تخدم على أفضل وجه في إخفاء التأثير الذي يحابي المستوى الاقتصادي فإن كل إيديولوجية لا توجد ولا تتحقق إلا في مؤسسات مادية .(توسيل. الأيديولوجيات في العالم الحاضر لطائفة من الباحثين 1983، ص298، 299)

إن الفكرة الدافعة وراء العولمة هي رأسمالية السوق الحرة، الذي مبدؤها على أنه كلما تركت قوى السوق هي التي تحكم، وكلما فتحت أبواب اقتصادك أمام التجارة الحرة والمنافسة، أصبح اقتصادك أكثر كفاءة وازدهاراً والعولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة تقريباً في العالم، ولها مجموعة خاصة بها من القوانين الاقتصادية، قوانين تدور حول انفتاح كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له وخصخصته. (فريدمان2000، ص31) ولهذا فإن تلك الديموقراطية التي يتشدق بها فوكوياما والتي يظهر فيها اهتمامه بتوكفيل وآرائه في الديموقراطية الليبرالية التي تخدم أهدافه الأيديولوجية، حيث يرى توكفيل بأن نجاح الديموقراطية الأمريكية في حل الصراعات بين مختلف جماعات المصالح في شعبها الدينامي متنوع الجذور العرقية، فلا يعني أن الديموقراطية ستنجح أيضاً في حل الصراعات في المجتمعات الأخرى.(انظر فوكوياما1993، ص115، 190 ،198 ،230، ،270 ،271، 280 ،281) هي الديموقراطية التي تصون وتحمي مصالح الأثرياء ولهذا ذهبوا إلى أن السوق هو الذي ينظم نفسه بنفسه ،مخافة تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية التي سوف لن تتجاهل حتماً البعد الإجتماعي والأيديولوجي، ولهذا جعل من سوقه رقيباً أيديولوجياً يبعد الدولة ويدعو إلى: "الانفتاح على السوق النقدي والمالي العالمي يتحول لأيديولوجية حاسمة يجب على الجميع الخضوع لها، وأن لا يكون العقاب ملزماً من قبل قانون الغاب، وكل دول العالم تحت تأثير الضغوطات التي تمارسها عليها المنظمات الدولية في تطبيق سياسات الإنفتاح المتعولم."(بيتر 1998، ص13) ليفرغ التقدم والرخاء الاقتصادي من معنييهما الحقيقيين بالرغم من الاقتصادات الباهرة التي حققها هذا التقدم "متمثلة في الإزدهار الواسع في العالم المتقدم – انتشار أسواق عالمية متكاملة وتراكمات ضخمة لرؤوس الأموال تقلل من أهمية أي فرصة لذلك التقدم بأن يستمر. إن هذا الإلتقاء ما بين المحدوديات الجوهرية والشكلية قد أدى إلى تباطؤ معدلات التقدم، وها هي تأثيرات ذلك تتسع وتزداد شدة، كما أن مستويات المعيشة قد بلغت حداً لا نهاية له". (بايبك2003، ص40) فمن سخرية القدر أن النجاح الذي حققته الإشتراكيات الديموقراطية في الحد من هيمنة رأس المال هو الذي يدفع الآن إلى السيادة والشمولية الجديدة للنظام الرأسمالي وكلما كان العملاق الأمريكي أشد بطشاً في استخدام قوته زادت أكثر احتمالات ردود الفعل العدائية من حيث إن العولمة في أسواق المال هي أمركة العالم. (بيتر1998، ص137 ،145)

إن العولمة تتعدد وتتباين معانيها مع تباين مقاصد المتحدثين عنها والداعين إليها أو إلى مناهضتها فهي حيناً تزعم بأن الأرض قرية واحدة تهاوت فيها الحدود القومية مع إعلان وفاة أو نهاية الدولة ــ الأمة ــ القومية والعولمة أيضاً هي تدويل للحياة الإقتصادية والسياسة سقطت معه الحواجز الحمائية، وهي الحدود المفتوحة للشركات المتعدية القومية لدخول استثماراتها المالية ومنتجاتها، وتكريسها للاستسلام لآليات السوق "الحرة" المتحررة من الضوابط والقوانين الإجتماعية التي تسمح بتوسع حجم السوق. (جيدنر 2002، ص37) يقول فوكوياما بأن: "التحسينات التكنولوجية مثلاً في ميادين الإتصالات والمواصلات كرصف الطرق، وتطوير السفن والموانئ، واختراع القطارات، وماشابه ذلك. هيأت إمكانية التوسع في حجم الأسواق، وهو ما ييسر بدوره قيام وفورات الحجم الكبير عن طريق ترشيد تنظيم العمالة، والمهام المتخصصة التي كانت غير مربحة حين كان المصنع لا يبيع منتجاته لأكثر من قريتين محليتين، تصبح فجأة ذات قيمة كبيرة حين يبيع منتجاته لأمة بأسرها، أو لسوق دولية أوسع وتؤدي هذه الإنتاجية المتزايدة الناجمة عن مثل هذه التغيرات، إلى توسيع السوق الداخلية وتخلق حاجة جديدة إلى تقسيم للعمل أبعد مدى". (فوكوياما1993، ص81، 82) وأصبح العالم باختصار محتكراً من قبل الغرب، أو على الأقل مطوّقاً من قبله وسوف يعاد تقسيمه أو تقاسمه بحسب هوى ومقتضيات المتغيرات الطارئة على الاقتصاد– العالم. حتى يومنا هذا يتجول في أنحائه الانسان الاقتصادي، الثيموس الفوكوياميي.

الخاتمة:

لقد كان السوق أحد أهم الآليات التي طحن بها المركز الغربي، وطمس الخيارات الاقتصادية والأيديولوجية وحتى الثقافية للشعوب، إنه أي السوق مقولة شديدة الخصوصية في نصيّ فوكوياما وهنتنغتون، إذ إنه هو الذي شكّل ومايزال التاريخ الحداثوي للغرب الذي انبرى كلا النصين للدفاع عنه، ولهذا كانا نصين في الدفاع عن الحداثة التي تبنتها الدولة الغربية، وكانا مظهرين يعبران عن مباركة اكتساح مقدّرات الشعوب لتحيلها إلى رماد أيديولوجي واقتصادي وثقافي.

إن حلبة هذا السوق لا يدخلها إلا الأغنياء (الثيموس الفوكوياميي والمنتصر الحضاري الهنتنغتوني) اللذين يحملان بعداً واحداً هو البعد الاقتصادي الذي كساه فوكوياما كساءاً ايديولوجياً وأضفى عليه هنتنغتون هنداماً ثقافياً، وكليهما يعبران عن المعنى المخصوص للديموقراطية الليبرالية.

وكان لهذا السوق عرّابوه وحاملو تطلعاته ، أعني بها المؤسسات التجارية العملاقة، من شركات عابرة للقارات ومتعددة القوميات، وصناديق للنقد الدولي، والبنك الدولي، ومعاهدات واتفاقيات ،كاتفاقية الجات، برايتن وودز ،ومنظمة التجارة العالمية .....وغيرها من أحابيل المؤامرة الرأسمالية التي نسجتها الذهنية الغربية من أجل توسيع شرك السوق للإيقاع بالدول والشعوب من أجل إحكام الحصار عليها مهما كانت نتائج هذا الاقتصاد على هذه الدول والمآسي التي تقود إليها – كما حدث في المكسيك – التي أدى إذعانها إلى اتفاقيات النافتا إلى كوارث اقتصادية، وإلى بطالة وتسريح للعمالة الوطنية.

إن هذه المؤسسات تعني شرخ كبير لدى الباحثة في جسم الديموقراطية الليبرالية، إذ إنها بسياساتها التي اتبعتها ومافتئت تباعد الليبرالية عن الديموقراطية وتسلبها معاً معانيهما الحقيقية.

إنّ الليبرالية تعني الحرية على الصعيد الاقتصادي تلك الحرية التي وفرها النص الاقتصادي الكلاسيكي مع آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك من أجل الوصول إلى منطقة وسطى مابين الفقر المدقع والثراء الفاحش، ولكنه مع الديموقراطية الليبرالية أدى إلى نتيجة عكسية إذ زاد الفقراء فقراً والأغنياء غنى ففسد المعنى الحقيقي لليبرالية.

إنّ الأحرار يتغير زمانهم وتاريخ مولدهم، ومع ذلك إطروحاتهم تستعصي على التغيير، وتظل واحدة .....وفي مقدمتها رفض خطاب العنف.

قائمة المصادر والمراجع:

1. آرون، ريمون . (**1962م**) . **أفيون المثقفين** . ت: عادل زيتوني . ط(1) . منشورات المكتبة الأهلية . بيروت ـ لبنان
2. أمين، سمير (.**1988م**) . **ما بعد الرأسمالية** . مركز دراسات الوحدة العربية . سلسلة كتب المستقبل العربي ط(9). بيروت. لبنان
3. بايبك، سي أوين .(**2002 . 2003م**). **ارتقاء التقدم . نهاية النمو الاقتصادي لأتفاقية الجات** . الدار الجامعية ..
4. بيتر، شومان . (**1998م**) . **فخ العولمة** . ت:عدنان عباس . عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب . عدد238 . الكويت . .
5. تشومسكي، نعوم . (**1998 م**) . **إعاقة الديموقراطية** .مركزدراسات الوحدةالعربية. ط(2). بيروت. لبنان
6. تورين، أليين . (**1997م**) . **نقد الحداثة** . ت:أنور مغيث . المشروع القومي للترجمة .38. المجلس الأعلى للثقافة ..
7. توسيل، أندريه . (**1983م**) . **الأدلجة ونظرية الأيدولوجية** . في الأيديولوجيات في العالم الحاضر لطائفة من الباحثين . ت:صلاح الدين برمدا..
8. توفلر، الفن . (**1996م**) . **تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة** ت:فتحي حمد ونبيل عثمان ط(2). مكتبة طرابلس. ليبيا
9. ثورو، ليستر . (**1998م**) . **مستقبل الرأسمالية** . ت:عزيز سباهي . دارالثقافة والنشر. سوريا.
10. جيدنر، أنطوني . (**أكتوبر /2002م**) . **بعيداً عن اليسار واليمين** . ت:شوقي جلال . عالم المعرفة . سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. العدد (286) . الكويت
11. دريدا، جاك . (**1995م**) . **أطياف ماركس** . ت: منذر عياش . مركز الإنماء الحضاري . حلب. سوريا
12. رينيه، ريمون . (**1993 م**) . **نقد العالم المعاصر**. ت:جورج طرابيش . ط(1) . المؤسسة العربية للنشر والابداع . الدار البيضاء.المغرب
13. سي يو، ميديكوف (**1984م**). **الشركات المتعددة الجنسية وتوتر التناقضات الرأسمالية** ت: محمود شفيق . ط(1) بيروت.لبنان
14. فريدمان، توماس . (**2000م**) . **السيارة أليكسس وشجرة الزيتون** . ت: ليلي زيدان، فائزة الحكيم . ط(1) . الدار الدولية للنشر والتوزيع . القاهرة . مصر
15. فريدمان، ملتون . (**1997م**) . **الرأسمالية والحرية** . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع . والاعلان ط(1)، سرت، ليبيا
16. فوكوياما، فرنسيس . (**1993م**) . **نهاية التاريخ وخاتم البشر** . ت: حسين أحمد أمين .مركز الأهرام ط(1) . القاهرة. مصر
17. ماركس، كارل . (**1988م**) . **رأس المال . نقد الاقتصاد السياسي** . الجزء الثاني . ت: محمد عيناني . مكتبة المعارف . بيروت.لبنان
18. هنتنغتون، صموئيل (**1999م**).**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** . ت: مالك أبوشهيوة، محمد خلف . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ط(1) . مصراته. ليبيا
19. ولعلو، فتح الله (**1974م**) . **في فلسفة الاقتصاد** . دار النشر المغربية .(ط2) . الدار البيضاء الجزء الأول. المغرب